

مسألة التعويضات .

كنا قد ذكرنا أن مؤتمر الصلح قد اقر مبدأ قيام المانيا بدفع تعويضات الحرب الى الدول المنتصرة و ثم تشكيل لجنة عرفت بالجنة التعويضات) كان من بين وظائفها تقدير قيمة التعويضات والآلية التي يتم فيها استحصالها. وقد اقرت هذه اللجنة في تموز ١٩٢٠ ان قيمة التعويضات تقدر بـ ١٣٢ مليار مارك ذهبي توزع على الدول المنتصرة بالشكل التالي :

٥٢% لفرنسا وذلك كونها اكثر الدول تضرراً من الحرب.

٢٢% لبريطانيا.

١٠% لاطاليا.

وزعت النسب الاخرى على بلجيكا واليونان ورومانيا واليابان وغيرها. وتدفع المانيا ملياري مارك سنويا من هذه التعويضات مع ربع قيمة الصادرات الألمانية لتصل قيمة التعويضات المدفوعة سنوياً الى ثلاثة مليارات مارك ذهبي. وعلى الرغم من ان المانيا كانت تتحجج بضعفها الاقتصادي للتهرب من دفع التعويضات الا انها دفعت عام ١٩٢١ مليار مارك. الا ان الالمان استمروا بالشكوى من أوضاعهم الاقتصادية التي لا تسمح لهم بدفع التعويضات، وقد استمرت في هذا المجال الخلافات بين فرنسا الراغبة بالتشدد مع المانيا لاسباب كثيرة من اهمها الخشية من عودة قوتها وتهديد فرنسا محددا واسباب اخرى، وبين بريطانيا التي تدعو للتخفيف من الضغط على المانيا في هذه المرحلة. لذلك قررت المانيا التوقف عن دفع التعويضات في نيسان عام ١٩٢٢ عقد مؤتمر في (جنوى) لمناقشة موضوع التعويضات حضره مندوبا ٢٩ دولة من بينها الاتحاد السوفيتي الا ان هذا المؤتمر فشل في التوصل الى صيغة موحدة في موضوع التعويضات الالمانية. السؤال هنا ما هي نتائج فشل مؤتمر جنوى على صعيد العلاقات الأوروبية؟

كان هناك نتيجتين مهمتين لفشل هذا المؤتمر :

١ - التقارب الالمانى السوفيتي : عندما وجدت المانيا التشدد الأوربي ازاء تطبيق العقوبات ضدها لا سيما ما يتعلق بالتعويضات والتسلح قررت التوجه للاتحاد السوفيتي الذي تشترك معه في ان كلاهما محارب من

قبل الدول الأوروبية أذ أن الاتحاد السوفيتي كان تحت حصار اوري اقتصادي وسياسي بسبب طبيعة النظام الشيوعي فيه فوجدت المانيا ان التقارب مع السوفيت يحقق لها امران :

الاول : هو التلويح بهذه العلاقة لاثارة الدول الأوروبية واجبارها على اتخاذ مواقف أكثر مرونة معها.

الثاني : هو ايجاد منفذ مضمون للتعاملات الاقتصادية والعسكرية اذ وجدت المانيا أن بإمكانها اقامة المصانع الحربية المحصورة عليها على الاراضي السوفيتية ومن هذا المنطلق قرر الطرفان عقد معاهدة اطلق عليها (معاهدة رابلو) في نيسان عام ١٩٢٢ ونصت على اقامة علاقة دبلوماسية بين الدولتين وتنازلهما عن الديون المترتبة بذمة كل طرف للطرف الآخر فضلا عن اتفاهما لتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية) في العلاقة بينهما.

٢- عندما وجدت فرنسا فشل الجهود الاوربية لاجبار المانيا على دفع التعويضات التي بذمتها لا سيما في مؤتمر جنوى) قررت اخذ المبادرة واحتلال منطقة (الرور) او (الروهر) الغنية بالمناجم والمصانع وذلك في ١١ ١١ كانون الثاني ١٩٢٣. وكان الهدف المعلن لفرنسا هو استحصال حصتها من التعويضات، وكذلك معاقبة المانيا على تقاربها مع الاتحاد السوفيتي الذي وجدت فرنسا فيه تهديداً للسلام في اوربا. وقد احتجت المانيا على هذا الاجراء، وجاء ذلك من خلال سحب سفيرها من فرنسا فضلاً عن دعوة العمال الالمان الى الاضراب عن العمل مع تعهد الحكومة الألمانية بتعويضه مالياً. الا ان فرنسا استطاعت أن تستوعب الرد الالمانى من خلال تشغيل الاف الجنود الفرنسيين والبلجيكيين للعمل في المناجم وكذلك الرد بقوة على اعمال الشغب التي حاول العمال الالمان القيام بها من خلال نفيهم خارج الاقليم.

وعلى الرغم من تعاطف بريطانيا والولايات المتحدة مع المانيا الا ان ذلك لم يؤثر على القرار الفرنسي في هذه المرحلة. وقد تكبدت المانيا نتيجة لاحتلالها الرور خسائر مادية كبيرة جداً من خلال التدهور الاقتصادي الكبير الذي شهدته والذي كان من ابرز معالمه تدهور قيمة العملة الألمانية من ٣٣ الف مارك للدولار الواحد عام ١٩١٩ الى ١٣٢ مليون مارك للدولار الواحد عام ١٩٢٣.

في عام ١٩٢٤ حصلت مجموعة من المتغيرات ادت الى تغير موقف الدول الأوروبية من المانيا ومحاولة مساعدتها للخروج من أزمتها الاقتصادية :

١ - خروج الجناح المشدد في فرنسا من الحكم في الانتخابات عام ١٩٢٤ والمتمثل بحكومة (بوانكاريه) ووصول التيار اليساري بزعامة (ادوارد هريو) والذي اتسمت سياسته بالمرونة ازاء المانيا.

٢ - دعوة كل من بريطانيا والولايات المتحدة لايجاد حل للقضية الألمانية بما لا يتسبب باستمرار الازمة داخل اوربا وتداعياتها.

٣- التخوف من استخدام الاتحاد السوفيتي للاوضاع في اوربا وتكوين تحالفات مناهضة لفرنسا وبريطانيا.

٤ - رغبة الولايات المتحدة فى تنشيط الاقتصاد الألماني من خلال منحها قروض بهدف النهوض باقتصادها وبالتالي تمكينها من دفع ديونها الى كل من فرنسا وبريطانيا اللتان عليهما مستحقات للولايات المتحدة الأمريكية.

لهذه الاسباب واسباب اخرى قررت الدول الأوروبية وباقتراح من بريطانيا تشكيل لجنة دولية من خبراء اقتصاديين من اجل ايجاد آلية جديدة للتعويضات الألمانية مع امكانية تنشيط الاقتصاد الألماني ليكون قادرا على الايفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية وعرفت هذه اللجنة بأسم رئيسها الامركي (داوز) وقد وضعت اللجنة تقريرها وفيه التوصيات التالية :

١- تخفيف الاقساط التي تدفعها المانيا كتعويضات من ثلاثة مليارات مارك الى مليار مارك سنوياً تتصاعد تدريجياً بعد خمس سنوات ليصل الى ٢,٥ مليار سنوياً.

٢ - منح المانيا قروضاً بقيمة ٣٠ مليار مارك ذهب خلال فتره من ١٩٢٤ - ١٩٢٩ وذلك بضمان عدد من المنشآت الصناعية الألمانية.

كان من بين أهم نتائج اقرار مشروع (داوز) قرار فرنسا بالجلء عن اقليم الرور الالمانى وذلك خلال عامى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ . اما النتيجة الاخرى فهي تهيئة الاجواء الاوربية لاعادة الدور السياسى لالمانيا فى العلاقات الدولية وكان ذلك من خلال اقرار معاهدات لوكارنو.